لكَ ما تريد... ولنا مُريد

ياسل طلوزي

لك ما تريد، يا مريد، فتخيّر بقاءً أو رحيلًا. لكن عليك أن تعلم أن رحيلك، ولو خطوة واحدة، يعني ابتعاد فلسطين عنّا ميلًا كاملًا، فكيف إذا كان الرحيل تامًّا غير منقوص.. بهذه الحقيقة فقط، نقرأ فداحة خسارتك، يا مريد، كما كنا نقرأ فداحة قصائدك، فمع شاعرٍ مثلك أحبّ الوطن من المنفى، في وسعنا أن نفسّر الانتماء القائم على الهجر، تمامًا كما فهمه الهذليّ، وهو يخاطب محبوبته: «هجرتكِ حتى قيلَ لا يعرفُ الهوى/ وزرتكِ حتى قيل ليس له صبرُ».

هل هو ابتعادٌ من أجل مزيد من الاقتراب إذن؟ الابتعاد عن وطنٍ لم يعد يمتلك مواصفات وطنك الأول، والاقتراب من وطنٍ متخيّل تعيد تطهيره وتأثيثه، على غرار ما انتهجته كوكبة أخرى من أقرانك المبدعين، ليس ابتداءً بغسان كنفاني ولا انتهاء بمحمود درويش؛ لأن الرؤية الأبعد هي الأوضح، سيّما حين يتعثّر صفوها بالغزاة. آنذاك، يدرك الشاعر أن قصيدته ستظلّ محدودة بفضلات الأكسجين الذي يمنّ به المحتل من أجهزة التنفس الاصطناعي على الشعب المستلب. وسيكون كل شيء مرشحًا للخيانة، بدءًا من الشجرة التي تظلّل الجندي المدجّج بأسلحة الموت، وصولًا إلى التراب الذي يطمس جثته، عندما يغدو الرحيل أزيد من خيار.

رحيلك الأول كان رحيلًا إلى منفى يشبه الوطن الأول، سيّما حين لذت برضوى عاشور، التي أحببتها وأحببتك، فحصدتنا معًا ثنائية فريدة من تزاوج لم ينحصر في التقاء جنسين، بل تعدّاه إلى التقاء عاطفي فنيّ أدبيّ، بين الشعر والنقد، وبين القصيدة والرواية. والأهمّ بين الوطن والمنفى. فقد مثّلت رضوى لك وطنًا «بديلًا» مؤقتًا مضمّخًا بالحرية التي افتقدتها في وطنك الأول، بينما مثّلتَ لها المنفى الذي أرادته هي، بكامل حريّتها، لتحلّق في الفضاء الفلسطيني المسافر على أجنحة مبدعيه في عواصم العالم، فكتبتْ دراسة عميقةً في أعمال الراحل غسان كنفاني «الطريق إلى الخيمة الأخرى». التقى الحبّ بالحرب، والورد بالرصاص، وتماهت الحدود بين استدارة العين وفوّهة المسدس؛ لأن الحبيبة وطن، والوطن حبيبة، وكلاهما يستحقّ الحياة والموت. كان مزيجًا يدوّنه التاريخ للجغرافيا، عندما يعانق النيل بحيرة طبريّا، ويقبّل الزيتون الباكي قطن الصعيد المتعب، وكان تبادلًا أنثروبولوجيًا، يحتضن فيه الملك الكنعاني زكريجل معشوقته كليوباترا، ويستعير فيه مريد البرغوثي من رضوى خلود أبي الهول، ليقاوم فيه انقراض القضية، وتستعير منه رضوى فتنة أسوار عكّا، وهي تطيح نابليون. وأخيرًا أثمر لقاء الوطن والمنفى شاعرًا لافتًا هو تميم البرغوثي، الذي اختاره القدر لحمل تلك الثنائية المتعاكسة، فانعكس تمزّقها في قصائده المتوتّرة التي تخاطب المنفى بلغة الوطن، والوطن بلغة المنفى.

رحل مريد، إذن، وابتعدت فلسطين ميلًا جديدًا، لكنه ابتعاد يدفع ثمنه «مريدو» مريد هذه المرّة. وما أغزرهم. ذلك أن هؤلاء الذين أسقطوا من حساباتهم سائر الرموز الأخرى، سيما السياسية منها، تلك التي خدعتهم بحلم العودة، لم يعودوا يراهنون سوى على الشعراء الذين فرّوا بجلود حريتهم من وطنٍ لا يشبه الوطن، على غرار ما كان عليه محمود درويش قبلًا، الذي ما تزال مقولته خالدة، وهو يُسأل عن شعوره عندما زار فلسطين، فأجاب: «عدتُ ولم أعد».

هذا الشعب الذي نفض يديه من سياسيّيه وتجّاره التحق بالقصيدة وشاعرها، ولم يعد يراهن إلا على رموز من أمثال درويش ومريد. ولذا فهو وحده من يشعر بفداحة خسارة مثل هؤلاء الذين لا يُبقون على فلسطين حيّة وحسب، بل حرّة من المحتلّ ومن «مريديه»، ويا لشساعة المسافات ما بين مريد و«مريد».

ارحل، إذن، كما تريد يا مريد، غير أنك ستظلّ فينا.. كما نريد.

المثقفون العرب ومهمّة الإنقاذ العاجلة

محمد أبو رمان

صحيح أنّ هنالك انقساماً أيديولوجياً وفكرياً وسياسياً في أوساط النخب العربية المثقفة، إلّا أنّ أغلبها ينادي، منذ عقود، بالتحرر من الاستبداد، وقاموا بجهود فكرية وسياسية كبيرة، بحثاً عن طريق الخلاص من الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية، ونسبة معتبرة منهم دفعت ثمناً كبيراً لذلك، سجناً ونفياً وقتلاً، ولا تزال النخب المثقفة تحاول إيجاد مخرج من الأزمات المتتالية التي تقع فيها المجتمعات العربية، سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً.

التساؤل، هنا، عن دور المثقفين العرب يتجاوز الحالة القُطرية لكل دولة، ودورهم الملحوظ إلى واقع المجتمعات والشعوب بصورة جمعية، بخاصة مع الأخطار الجديدة التي لا تقلّ خطورةً، ولا فتكاً، من الاستبداد، مثل أمراض التعصب القومي والعرقي والديني والهويّاتي والطائفي، إذ أصبحت الأصوات المأزومة، والمسنودة بماكينة إعلامية كبيرة، هي الأكثر ضجيجاً ورواجاً، ما غيّب الصوت العقلاني الهادئ الذي يقدّم أجوبة على التحدّيات الكبيرة التي تواجه الشعوب.

أيّدت نخبة عريضة من المثقفين العرب الصادقين المخلصين ثورات الربيع العربي، ووقفت وراء الشباب الذي حطّم جدران الصمت، وقلب المعادلات التقليدية، وهزم ثقافة الاستبداد والديكتاتورية، قبل أن تنقلب عليه الأنظمة السلطوية، وتدخل المجتمعات في أتون نزاعات داخلية وحروب أهلية، تمهّد الطريق للجماعات المتطرفة الكارثية، مثل تنظيم داعش، ليختطف آلاف الشباب العرب الذين سلبت حالة الإحباط، وما واجهوه من آلة عسكرية وأمنية دموية، أفكارهم نحو المنهج العدمي الذي قدّمه «داعش».

وعلى الرغم من أنّ المعركة مع السلطوية والاستبداد لا تزال قائمة، بل ما يحدث اليوم هو بعض تجلياتها، إلّا أنّ هنالك أدواراً ومهمات رئيسية تقع على عاتق المثقفين لإنقاذ المجتمعات والثقافة الإنسانية العربية من الوقوع في فخّ «الهويات القاتلة»، بتعبير الروائي اللبناني، أمين معلوف، وإعادة تأطير فكرة الصراع والتقدّم في سياقات جديدة تعالج الأوضاع القائمة.

في مراحل سابقة، وفي مواجهة نزعات الديكتاتورية، أسس المثقفون العرب شبكات ومنتديات مهمة، كشبكة الديمقراطيين العرب، ومراكز حقوق الإنسان، وقدّمت مراكز دراسات مرموقة وعريقة قراءات ودراسات معمّقة دورية للحال العربية، منها مركز دراسات الوحدة العربية، ثم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الذي حمل مهمة تبني قيم الربيع العربي، في إنتاجه المعرفي والفكري ومؤتمراته العديدة. وتتبدّى اليوم ضرورة تاريخية قصوى في بناء شبكة كبيرة من المثقفين العرب (فقهاء ومفكرين ورجال دين وأكاديميين وسياسيين) تقدّم خطاباً حضارياً يقوم على البعد الإنساني الديمقراطي الحقوقي، في مواجهة تلك الهويات ومظويفها، لتتبنّى هذه الشبكات المكونة من مثقفين من مختلف الألوان، لهم مصداقية وحضور، قيماً ترفض التضحية بالأوطان والإنسان والكرامة والحرية على مذبح الطائفية أو الهويات العرقية أو الاستقطابات الأيديولوجية والفكرية.

خلال أعوام قليلة، وجرّاء الحروب الأهلية والاستقطابات والأزمات الداخلية، أصبح لدينا 40% من مشرّدي العالم، في منطقة يبلغ عدد سكانها 5% من العالم، وبلغ عدد المشرّدين في عام 2014 قرابة 22 مليون مشرّد. في سورية وحدها 6,5 مليون مشرد، و1 من كل 3 مهجر ومشرد، وفي لبنان 1 من كل 5 وفي السودان 1 من كل 10. وفي مقابل كل واحد يذهب ضحية صراع عسكري بصورة مباشرة هنالك 3 - 15 يموتون بسبب سوء الأوضاع الصحية والحياتية، فضلاً عن مئات الآلاف في السجون والمعتقلات ومعسكرات اللجوء في دول عربية عديدة.

ثمة حالة من الضياع الكبرى اليوم، وهنالك ملايين العرب يعانون جرّاء الأحوال الراهنة، فنحن لا نفقد الحاضر فقط، بل المستقبل، ما يجعل من المهمة التاريخية على عاتق النخب المثقفة الصادقة اليوم، بناء مقاربات وتقديم خطابات وتكوين شبكات لمواجهة الخطابات والتوجهات الفكرية والسياسية الكارثية، وبناء معالم الطريق أمام جيل الشباب، وتحديد الخلافات السياسية والأيديولوجية، بل تأطيرها في حدودٍ لا تؤدي إلى استنزاف الجميع بلا استثناء.

الحكومة الليبية الجديدة بين الواقع والطموح

أبو القاسم علي الربو

سئم الليبيون وضعاً أُجبروا على العيش فيه منذ عشر سنوات، وسط انقسامات سياسية، واضطرابات أمنية، أدخلت البلاد في دائرة من الفوضى، ذاق فيها الجميع ويلات الحرب، وقسوة التهجير، وانعدام الخدمات، ومشاشة المؤسسات، والانتشار المتزايد للجماعات الإجرامية التي تمارس (بكل أريحية) الخطف والابتزاز، إضافة إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والصحية، وارتفاع حدّة الأوضاع المزرية، وتوالي أزمات شحّ الوقود والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي ونقص السيولة النقدية، فضلاً عن فساد أستشرى، وبشكل ممنهج، في أغلب قطاعات الدولة، إلى درجة طاول فيها الفساد لجنة مكافحة الفساد، والرقابة الإدارية، وغيرهما من المؤسسات التي أنيط بها مكافحته.

هذه الأوضاع المأساوية، ناهيك عن الخوف من فشل اتفاق جنيف الموقع أخيراً، دفعت الليبيين إلى التفاؤل والترحيب بنتائج هذا الاتفاق، من دون أن يكلفوا أنفسهم الخوض في تفاصيله، أو التفكير في إمكانية تنفيذ مخرجاته، إذ يرون فيه بصيص أمل قد يخرجهم من هذه الدائرة المفرغة، فالوضع المزري الذي يعيشونه لا يتيح لهم الفرصة في المفاضلة، ولا يترك لهم مجالا لإملاء الشروط، بل يجعلهم يكتفون ببعض التحسّن والتقدّم، علّه يكون نقطة انطلاق إلى وضع أفضل، يقود البلد إلى التعافي ولو تدريجيا، وهو ما قد يحققه هذا الاتفاق، على الرغم من كل مآخذهم الكثيرة عليه، وعدم رضاهم التام عن «التثليث» والمحاصصة الجهوية التي اعتمدت أساسا في اختيار هذه الحكومة، أفضى الاجتماع إلى اختيار القائمة التي ضمت محمد المنفي رئيسا للمجلس الرئاسي، وعبدالحميد الدبيبة رئيسا للحكومة، بالإضافة إلى عضوي المجلس، موسى الكوني وعبدالله اللافي، حيث فازت هذه القائمة بـ 39 صوتا من أصل 73، مقابل 34 صوتا للقائمة المنافسة، والتي ضمت رئيس البرلمان، عقيلة صالح، ووزير داخلية حكومة الوفاق، فتحي باشا آغا، أمر قوات المنطقة الغربية، أسامة جويلي، وذلك بعكس كل التوقعات التي ذهبت (بل وتمنت) فوز هذه القائمة، ليس لأنها الأفضل، أو لأنها تضم الأكفأ، إنما لقدرتها على فرض سيطرتها من خلال وجودها القوي على الأرض.

ومما زاد في تفاؤل الليبيين ردود الفعل الداخلية والخارجية التي رحبت جميعها بنتائج هذا الاتفاق، حيث هنأ مسؤولون وسياسيون أعضاء الحكومة المختارة، فقد بارك رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، فائز السراج، انتخاب هذه السلطة التنفيذية، متمنيا للمختارين النجاح في أعمالهم. وغرّد وزير الدفاع في حكومة الوفاق، صلاح الدين النمروش، «سنُدعم رئيسي الرئاسي والحكومة في استراتيجيتها ومشروعها في لملمة وتوحيد المؤسسات، بما يعزّز من قوتها وصلابتها لبلوغ الأهداف الوطنية في مرحلة بناء وتأسيس ليبيا الجديدة». وبارك كل من رئيس حزب العدالة والبناء، محمد صوان، وعضو المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، محمد عماري، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، تشكيل السلطة التنفيذية الجديدة، وتمنوا لها التوفيق في قيادة المرحلة المقبلة. وفي خطوة لم يتعودها الليبيون منذ نجاح انتفاضتهم، هنأ أعضاء القائمة الثانية (الذين لم يتم اختيارهم) زملاءهم في الحكومة الجديدة، حيث صرح كل من فتحي باشاغا وجويلي وعقيلة إنهم على استعداد للمساعدة في إنجاح أي مساع حقيقية لتهيئة المناخ المناسب لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

تدل هذه الأزمة السياسية الحالية في تونس على وجود خلل بنيوي في توازن السلطات والمؤسسات، وفي طريقة إدارة الصراعات والخلافات، وفي هندسة مسارات الانتقال الديمقراطي. ويسود الاعتقاد بأن غياب سلطة تحكيمية، ممثلة في المحكمة الدستورية، عمّق الصراعات وفتح باب تأويل الصلاحيات والاختصاصات على مصراعيه. لذلك يعتبر فقهاء القانون الدستوري ومعظم الفاعلين السياسيين والنقابيين والنخب الثقافية ومكونات المجتمع المدني التونسي أن تأليف هذه المحكمة أصبح أولوية وطنية ذات طابع استعجالي، علما أن مشروع قانون أساسي متعلق بها أعد سنة 2015، وتم إعداد مقترح قانون أساسي جديد قبل نهاية 2020. لكن الأمور ما زالت تراوح مكانها، في خضم احتقان الأوضاع الاجتماعية، وتراجع الأنشطة الاقتصادية واحتدام الصراعات، وفي غياب بلورة أرضية حد أدنى لحوار وطني جدّي ومسؤول لتغيير المنظومة السائدة، وليس لاقتسام غنائم السلطة، وكفيل بتضميد الجراح، وتحقيق مصالحات وإصلاحات كبرى وعميقة، تعيد الثقة إلى فلسفة ثورة الياسمين وأهدافها، وإلى مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والمنظمات النقابية.

(إعلامي مغربي)

> خلل بنيوي في توازن السلطات والمؤسسات، وفي طريقة إدارة الخلافات، وفي هندسة مسارات الانتقال الديمقراطي

تونس... احتباس ديمقراطي وغضب اجتماعي وتأزم اقتصادي

عبد الصمد بن شريف

منذ اندلاع الاحتجاجات الاجتماعية في مجموعة من المدن التونسية، تزامنًا مع إحياء الذكرى العاشرة لثورة الياسمين، شهدت الساحة السياسة جدلًا قويًا بخصوص الواقفين وراء هذه الأحداث أو الداعين لها والمتسببين فيها، والمنحى الذي سارت فيه، والشعارات التي رفعتها، والفئات التي شاركت فيها، والمآل الذي آلت إليه. وهناك من رأى في ما وقع تعبيرا مشروعا وصارخا عن انسداد الآفاق والإحباط السياسي العام وانعدام الأمل والحلم اجتماعيا واقتصاديا، وارتفاع معدل البطالة واتساع دائرة الفقر، فكل واحد من أصل ثلاثة شبان في تونس يرغب في الهجرة.

وحسب استطلاع للرأي، أجرته مؤسسة سيغما كونساي، بالتعاون مع صحيفة المغرب، المستقلة، في فبراير/ شباط الحالي، ارتفع مستوى التشاؤم بشكل حاد ولافت، حيث وصل إلى حوالي 90%. ويعكس هذا المؤشر، أيضا، حالة الخوف الشديد من المستقبل. ومن الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية على مختلف الطبقات الاجتماعية والفئات العمرية، وخصوصا الشباب. واستنادا إلى الاستطلاع نفسه، فإن تونس تسير في الاتجاه غير الصحيح، في ظل حالة الجمود والانتظارية القاتلة، بسبب عدم حل مشكلات مرتبطة بمكافحة البطالة، وتحسين الوضع الاقتصادي، والقدرة الشرائية والحد من استشراء ظاهرة الفقر، والنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية. وتعتبر العينة التي تم استطلاعها هذه المطالب أولويات أساسية. وقد كشف الاستطلاع انعدام الثقة بشكل شبه كلي في الشخصيات السياسية، وفي طليعتها رئيس حركة النهضة، رئيس مجلس النواب، راشد الغنوشي، حيث لا يحظى بثقة ثلاثة أرباع التونسيين. وشمل الاستطلاع سحب الثقة أيضا من قادة أحزاب من مختلف المشارب والمرجعيات، ما يدل على رفض شرائح واسعة من المجتمع التونسي العروض السياسية الموجودة في الساحة، وطريقة اشتغال الأحزاب وتعاطيها مع انتظارات المواطنين، الذين يعتبرونها بعيدة عن انشغالاتهم وهمومهم. وتبقى نسبة الثقة عالية في المؤسستين، العسكرية والأمنية، ومؤسسة رئاسة الجمهورية.

وبدا واضحا منذ انفجار موجة الاحتجاجات الاجتماعية أخيرا أن هناك صراعا قويا بين شتى الفاعلين، وتأويلات سياسوية لما حدث، فعوض جنوح الدولة إلى احتواء المظاهرات وأعمال العنف كما يحدث في الدول الديمقراطية للحيلولة دون وقوع قتلى أو انحرافات من شأنها أن تتحول إلى فوضى وأعمال شغب، وقادرة على إرباك الوضع الأمني، وتشتيت تركيز الفاعلين السياسيين المشدودين إلى التموقعات والصراعات والاستقطابات، بدلا من هذا نجدها (الدولة) اختارت المقاربة الأمنية، مستندة إلى حزمة تبريرات، أبرزها توجسها من وجود مخططات لزعزعة استقرار البلاد وتأمين أجواء وشروط مثالية لنسف ما بني على امتداد عشر سنوات.

ما تذرّعت به الحكومة ومؤسسات الدولة لم يمنع حساسيات سياسية ونقابية، ذات مرجعية يسارية، في انتقاد المقاربة الأمنية للحكومة، وتشدّدها في التعاطي مع شبيبة يائسة ومغتربة وثائرة سياسيا وفكريا وتربويا، خصوصا أن الأزمة الصحية بسبب جائحة كورونا، وما رافقها منذ حوالي سنة من إجراءات، أثرت، بشكل قوي، على الاقتصاد والتعليم والثقافة والمجتمع، وأفرزت حالات ذهنية مضطربة، ومشاعر من التوتر والتشنج، نتيجة وضعية الحجر والحجر الصحي، والتزام المنازل وإغلاق فضاءات الترفيه، رياضية وثقافية وفنية واجتماعية وسياحية.

كانت الحكومة التونسية صارمة، ولم تترك فرصة لتأويلات أو تفسيرات مترتبة ومتزنة، غير وصف ما وقع بأنه أحداث شغب مدبرة، ركبت عليها أطراف تسعى إلى المساس بالأمن العام وبالاستقرار، ومعادية للثورة، ولما سارت فيه الدولة التونسية ومؤسساتها، وما تبنّته من اختيارات سياسية واجتماعية وتشريعية، وما راكمته من إنجازات مفصلية في مجالات عدة، خصوصا في التأسيس للانتقال الديمقراطي، بما في ذلك بلورة وثيقة دستورية متقدّمة سنة 2014. ولعل ما ذهب إليه وزير الدفاع، إبراهيم البرتاجي، عندما حذر من خطورة استغلال جماعات إرهابية لخرق حظر التجول ليلا، لتنفيذ مخططات لزعزعة استقرار البلاد، خير مؤشر على حجم التخوّف الذي انتاب الحكومة، وهو على الأرجح ما جعلها ترفع من حدّة خطابها، وتلجأ إلى لغة العصا، لتجد نفسها في الموقع الذي عادة ما توجد فيه أنظمة غير ديمقراطية في المنطقة العربية، علما أن التجربة التونسية نظر إليها أنها استثناء في فسيفساء ثورات الربيع العربي، وأن الحكومة منتخبة بشكل ديمقراطي، ووصلت إلى السلطة بتفويض شعبي. وتبعا لذلك، فإنها عندما تجابه شرائح غاضبة وساخطة بالعنف والاعتقالات والمتابعات القضائية، فإنها تتنصل من التزاماتها الانتخابية، ومن تعاقداتها الأخلاقية تجاه الجماهير التي منحتها أصواتها. ليس هناك أدنى شك في أن الثورة التونسية، على الرغم من أنها انطلقت عفوية، حققت جملة من التحولات العميقة التي طاولت مختلف البنيات والمؤسسات وألهياكل، وكان أكبر إنجازها هو إسقاط النظام السابق، واعتماد دستور جديد، ورسم معالم مسار ديمقراطي واعد، وترسيخ مبادئ الحرية بكل أنواعها، حيث شعر المواطنون لأول مرة بكرامتهم، غير أن التجربة الديمقراطية، أو على الأصح الانتقال الديمقراطي في تونس، وعلى الرغم مما فجرته من آمال وتطلعات، وما جسّدته من آمال، وما أحدثته من تغييرات على الأرض، لم تتمكّن من الخروج من حالة التردّد والارتهان والتجاذبات والاستقطاب الحاد، بين مكونات النسق الحزبي ومؤسسات الدولة، وبين رئاستي الجمهورية والحكومة.

وقد عكست مسألة التعديل الوزاري الذي قرّره رئيس الحكومة، هشام المشيشي، النقطة التي أفاضت الكأس، وكشفت وجود هوة سحيقة بينه وبين رئيس الجمهورية، قيس سعيد، الذي استعمل «فيتو» صلاحياته، ليرفض قبول أداء بعض الوزراء اليمين الدستورية أمامه، معللا موقفه بوجود شبهات تحوم حولهم، وبصرف النظر عن حرب الصلاحيات والاختصاصات بين رئيسي الجمهورية والحكومة، فإن منطق كسر العظام المعتمد حاليا في هذا الفصل من التدافع السياسي المتوتر، وحسب العارفين بخبايا السياسة الداخلية لتونس، لا علاقة له بوجود وزراء فاسدين، وإنما المشكل أن رئيس الجمهورية عبّر عن رفضه التعديل الوزاري منذ البداية، علما أنه الذي اختار المشيشي، ليقود عملية الإصلاحات والتغييرات المنشودة. ولكن صراع المواقع، ووجود حرب خفية بين الغنوشي وسعيد الذي ربما فهم أن السياسة بالنسبة لحركة النهضة هي سلسلة من المناورات، تعد الناس كما تشاء، وتبرر الاكراهات والتحالفات السياسية وفق منطق براغماتي، وتوظف الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وفق ما يضمن مصالحها. وهذا ربما ما أجج الخلافات، ودفع الرئيس إلى قراءة التعديل الوزاري، وما أفرزه من تداعيات وتطورات، بأنه حرب بالوكالة يخوضها رئيس الحكومة نيابة عن «النهضة» التي أصبح رهينة لها. وتفيد عدة جهات بأن الغنوشي متحكّم في كل مفاصل حركة النهضة التي تشكل مكوّنا أساسيا في ما بات يعرف بالحزام السياسي لحكومة المشيشي.

> ستكون مهمة الحكومة أشبه بالسير في حقل الغام

التنفيذية في ليبيا» علامة فارقة في مسيرة الشعب الليبي، ونضاله من أجل الاستقرار والازدهار والتقدم، وانضمت حكومات ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا إلى الولايات المتحدة وروسيا في الترحيب بالحكومة الانتقالية المؤقتة، متمنين لها النجاح في حل جميع القضايا، والتي من أهمها تنظيم استفتاء على الدستور، والإعداد والإشراف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وعلى الرغم من كل هذه المواقف الإقليمية والدولية، المرحبة بنتائج الاختيار، والداعمة لخيار الحكومة الجديدة لمواجهة التحديات الكثيرة، فالمشكلات والأزمات عديدة ومتشعبة، والوقت محدود، وسقف المطالب مرتفع، وستكون مهمة هذه الحكومة أشبه بالسير في حقل الغام، فحصر السلاح بيد الدولة، وتوحيد الجيش، وتقليص سطوة الميليشيات وسلطتها، ومعالجة الفساد المستشري، والتعامل مع فيروس كورونا الذي لا يزال يحصد مئات الضحايا، من دون أي اهتمام من وزارة الصحة التي صرفت المليارات من أجل توفير احتياجات لم تصل، وأدوية اختفت، وأماكن عزل ليس فيها مقومات العزل أو العلاج، والحدود المستباحة، والجنوب المحتل، و20 ألف مرتزق، وتوحيد الجيش، وتوحيد المؤسسات المصرفية والخدمية، والتعامل مع «مشير» مسكون بهوس السلطة، وتهريب الوقود غربا وجنوبا وعبر قوارب بحرية، ومعالجة الأزمات الاقتصادية، والثقافية والتكنولوجية والتعليمية والإعلامية... إلخ. ويمكن أيّ مشترك طرح النقاش في أي موضوع ساخر أو غير مهم على الإطلاق. هو بالأحرى مساحة للترويح عن النفس بالكلام.

ما يهمني التعليق عليه هنا، البعد المتعلق بالحوارات والنقاشات السياسية التي تُطرح على تطبيق أو منصّة «كلوب هاوس»، والتي تكشف عن تعطش مجتمعاتنا العربية لمساحات حرّة ومفتوحة للحوار من دون خوف أو قيد أو رقيب. على مدار الأيام الماضية، تخصّ الأوضاع في مصر. ومن بين أمور كثيرة لفتت نظري طبيعة المشاركين في هذه النقاشات، ومستوى الحوار بينهم، وطبيعة القضايا التي يناقشونها. فأغلب الحلقة نقاشية في الموضوع أتسمت بالعمق والجدّية. كذلك نظمتْ حلقة نقاشية عن تصورات المصريين لما حدث في الثالث من يوليو/ تموز 2013، لمعرفة مدى التغيّر، أو عدمه، في الوعي السياسي للشباب. وقد استمرت الحلقة أكثر من خمس ساعات، وشارك فيها عشرات من المتحدثين الذين أثاروا قضايا مهمة وحيوية عديدة. أيضاً شاركت في حلقة نقاشية حول اليسار بين المتحاورين، على الرغم من الاختلافات بينهم. وهي ظاهرة صحية، نفتقدها في نقاشاتنا، خصوصاً في الإعلام وأمام الجمهور الذي يدفع بعض المتحاورين، أحياناً، إلى المزايدات على بعضهم الآخر، من أجل إرضاء الجمهور الذي تحوّل إلى لاعب مهم ومؤثر في المعادلة الإعلامية والسياسية.

كذلك من الواضح ارتفاع مستوى الوعي في هذه الحوارات، على الرغم من حالة الانغلاق السياسي الذي تعيشه مصر تحت وطأة الاستبداد منذ سبعة أعوام. وعلى الرغم من وجود خلافات وانقسامات سياسية وأيديولوجية بين المتحدثين، إلا أن ذلك كان يجري في إطار رفيع من الاحترام المتبادل، من دون الخروج عن قواعد اللياقة والتهذيب في الحديث. بل إن هناك تفهماً من المتحاورين لهذه المسألة، وإصراراً على عدم التجاوز، على الرغم من الخلافات الفكرية والأيديولوجية. وهذا يمثل نقلة نوعية في الوعي والعقل الجمعي المصري.

أما طبيعة القضايا، فتختلف حسب اهتمامات المتحاورين، فقد كانت هناك نقاشات بشأن المراجعات الفردية والجماعية، والتغيرات الفكرية التي حدثت للأفراد خلال العقد الماضي، وتحديداً منذ ثورة يناير. كذلك حضرت نقاشات بشأن القضايا الاستراتيجية، مثل مسألة سد النهضة وكيفية تعاطي مصر معها. وكذلك مذكرات الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، حيث نظم الصديق علاء بيومي حلقة نقاشية في الموضوع أتسمت بالعمق والجدّية. كذلك نظمتْ حلقة نقاشية عن تصورات المصريين لما حدث في الثالث من يوليو/ تموز 2013، لمعرفة مدى التغيّر، أو عدمه، في الوعي السياسي للشباب. وقد استمرت الحلقة أكثر من خمس ساعات، وشارك فيها عشرات من المتحدثين الذين أثاروا قضايا مهمة وحيوية عديدة. أيضاً شاركت في حلقة نقاشية حول اليسار وأطيافهم ومناطقهم»، و«حل مشكلة الكهرباء والسيولة»، و«انتهاج التعليم والتدريب سبيلاً إلى الاستقرار»، و«إيجاد وظائف للشباب»، و«حصر السلاح في يد الدولة»، وغيرها من وعود يشكّك كثيرون في قدرة الحكومة على تنفيذها. وعود اعتبرها بعضهم مجرد دغدغة عواطف، كثيرا ما يتخذها المنتخبون وسيلة لكسب ود الناخبين، سرعان ما تتلاشى مع أول جلوس للمسؤول على كرسي السلطة، خصوصا وأن لدى الليبيين تجربة مريرة مع مثل هذه الوعود، حيث يتذكّر كثيرون منهم تلك النخب التي توالت بالظهور عليهم، في بداية الانتفاضة، من فضائيات مختلفة، تبث من خارج ليبيا، تصوّر لهم الفردوس الذي سيعيشه الجميع بمجرّد سقوط نظام القذافي، بل وعدهم أحد متصدّري المشهد في تلك الفترة بأن «سيارات المرسيدس الفاخرة» هي التي ستكون وسيلة نقل الخبز الطازج إلى بيت كل مواطن ليبي. يستذكرون ذلك، وهم يعيشون أزمة حقيقية في الحصول على رغيف خبز تضاعف سعره، وقلّ وزنه، واختفى من الأسواق، وإن وُجد، فإن الفوز به يتطلب الوقوف في طوابير ليست بأقل من التي تشهدها محطات الوقود أو المصارف.

(كاتب ليبي)

كاريكاتير فهد

عن حوارات المصريين في «كلوب هاوس»

خليل العناني

اشتركت أول الأسبوع الماضي في تطبيق «كلوب هاوس» (Clubhouse) الذي انتشر بشكل كبير منذ بداية العام الجاري (2021). وهو تطبيق يقوم، بالأساس، على المشاركات الصوتية للمشتركين فيه، وذلك على عكس بقية التطبيقات ومنصات «السوشيال ميديا»، كـ«فيسبوك» و«تويتر» التي تعتمد على الكتابة (الشات) بالأساس. وهو كأي تطبيق، بل كأي شيء في حياتنا، له مزاياه وعيوبه. لكن إحدى المزايا الكبيرة التي اكتشفتها، أنه يتيح المجال لجميع المشتركين به للحديث الحرّ والنقاش المفتوح بشأن كل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والتعليمية والإعلامية... إلخ. ويمكن أيّ مشترك طرح النقاش في أي موضوع ساخر أو غير مهم على الإطلاق. هو بالأحرى مساحة للترويح عن النفس بالكلام.

ما يهمني التعليق عليه هنا، البعد المتعلق بالحوارات والنقاشات السياسية التي تُطرح على تطبيق أو منصّة «كلوب هاوس»، والتي تكشف عن تعطش مجتمعاتنا العربية لمساحات حرّة ومفتوحة للحوار من دون خوف أو قيد أو رقيب. على مدار الأيام الماضية، تخصّ الأوضاع في مصر. ومن بين أمور كثيرة لفتت نظري طبيعة المشاركين في هذه النقاشات، ومستوى الحوار بينهم، وطبيعة القضايا التي يناقشونها. فأغلب المتحاورين في غرف «الكلوب هاوس» ينتمون إلى فئة الشباب، وخصوصاً في العشرينيات والثلاثينيات من أعمارهم، وكثيرون منهم شاركوا في ثورة يناير في عام 2011، بعيش بعضهم في مصر، وآخرون في الخارج. وعدد كبير منهم ينتمي إلى الطبقة الوسطى، أو الشريحة العليا منها. أما مستوى الحوار، فالملاحظة العامة هي الاحترام المتبادل بين المتحاورين، على الرغم من الاختلافات بينهم. وهي ظاهرة صحية، نفتقدها في نقاشاتنا، خصوصاً في الإعلام وأمام الجمهور الذي يدفع بعض المتحاورين، أحياناً، إلى المزايدات على بعضهم الآخر، من أجل إرضاء الجمهور الذي تحوّل إلى لاعب مهم ومؤثر في المعادلة الإعلامية والسياسية.

> ارتفاع مستوى الوعي في الحوارات، على الرغم من حالة الانغلاق السياسي الذي تعيشه مصر

كذلك من الواضح ارتفاع مستوى الوعي في هذه الحوارات، على الرغم من حالة الانغلاق السياسي الذي تعيشه مصر تحت وطأة الاستبداد منذ سبعة أعوام. وعلى الرغم من وجود خلافات وانقسامات سياسية وأيديولوجية بين المتحدثين، إلا أن ذلك كان يجري في إطار رفيع من الاحترام المتبادل، من دون الخروج عن قواعد اللياقة والتهذيب في الحديث. بل إن هناك تفهماً من المتحاورين لهذه المسألة، وإصراراً على عدم التجاوز، على الرغم من الخلافات الفكرية والأيديولوجية. وهذا يمثل نقلة نوعية في الوعي والعقل الجمعي المصري.

أما طبيعة القضايا، فتختلف حسب اهتمامات المتحاورين، فقد كانت هناك نقاشات بشأن المراجعات الفردية والجماعية، والتغيرات الفكرية التي حدثت للأفراد خلال العقد الماضي، وتحديداً منذ ثورة يناير. كذلك حضرت نقاشات بشأن القضايا الاستراتيجية، مثل مسألة سد النهضة وكيفية تعاطي مصر معها. وكذلك مذكرات الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، حيث نظم الصديق علاء بيومي حلقة نقاشية في الموضوع أتسمت بالعمق والجدّية. كذلك نظمتْ حلقة نقاشية عن تصورات المصريين لما حدث في الثالث من يوليو/ تموز 2013، لمعرفة مدى التغيّر، أو عدمه، في الوعي السياسي للشباب. وقد استمرت الحلقة أكثر من خمس ساعات، وشارك فيها عشرات من المتحدثين الذين أثاروا قضايا مهمة وحيوية عديدة. أيضاً شاركت في حلقة نقاشية حول اليسار المصري ومشكلاته ومراجعاته، وفي حلقة أخرى عن نظرة المثقفين العرب إلى الأزمة اليمنية. اللافت في الأمر، مشاركة والدخول في حوار مع أنصار للسلطوية والديكتاتورية في مصر، حيث يشارك داعمون للنظام الحالي في هذه النقاشات والحوارات. وعلى الرغم من إقصائيتهم وتطرفهم السلطوي، إلا أن من المفيد الاستماع إليهم لمعرفة طريقة تفكيرهم وتقييمهم الأوضاع، ومعرفة توجهات السلطة الحالية، من خلال آراء مؤيديها. يحدث هذا كله على منصة واحدة، تبدو أقرب إلى سوق مفتوح للأفكار، تتنقل بينها باريحية تستمع، وتناقش، وتحاور، وتختلف، وتتفق، وتعارض. وهي مساحة ليست موجودة في الواقع بسبب القيود السياسية وقمع الآراء الذي نعيشه مصر، وغيرها، من البلدان العربية.

ربما من المبكر الحكم على مدى نجاح تطبيق «كلوب هاوس» في تغيير الأوضاع في مصر، ولمنطقة العربية، إلا أنه يمثل نافذة حيوية للنقاش والحوار الذي من شأنه تغيير الأفكار والانطباعات، وربما تغيير الأنظمة والمجتمعات نحو الحرية والديمقراطية.

(كاتب وأكاديمي م

الانتخابات الفلسطينية .. فرصة للتغيير أم أداة لتكريس الواقع؟

مصطفى البرغوثي

مع صدور مرسوم إجراء الانتخابات الفلسطينية الذي حدد مواعيدها، بعد انتظار طويل، غابت فيه الانتخابات الديمقراطية خمسة عشر عاماً، حققت عملية تسجيل الناخبين نجاحاً غير مسبوق، بتسجيل 93% من الناخبين، وهو ما يعكس تعطّشاً شعبياً للممارسة الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، أثارت محاولة مجموعة منظمة العبث في سجل الناخبين قلقاً واسعاً إزاء نزاهة العملية الانتخابية، على الرغم من تدخل لجنة الانتخابات المركزية وإزالتها الأضرار التي لحقت بالسجل.

وكان اجتماع القاهرة للقوى الفلسطينية قد اتخذ قرارات محدّدة لضمان حرية العملية الإنتخابية ونزاهتها، بما في ذلك إطلاق الحريات العامة، وتحريم الاعتقال السياسي والاستدعاءات السياسية، وحرية الدعاية الانتخابية، وضمان عدم تدخل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بأي شكل في عملية الانتخابات، والتوقف عن ملاحقة المواطنين على خلفية الانتماء السياسي أو حرية الرأي والتعبير. ودعا الاجتماع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى إصدار قرار ملزم بذلك، كما قرّر تشكيل لجنة رقابة وطنية لمتابعة التنفيذ. وأكد على تشكيل محكمة قضايا الانتخابات، بالتوافق من قضاة مشهود لهم بالنزاهة والاستقلالية السياسية، وأن يصدر مرسوم بتشكيلها.

واتفق المشاركون في الاجتماع على ضرورة إجراء تعديلات جوهرية على قانون الانتخابات، بما في ذلك تخفيض سن الترشح من 28 عاماً إلى 21 أو 25 عاماً، وزيادة نسبة تمثيل المرأة إلى 30%، وتخفيض رسوم تسجيل القوائم الانتخابية الباهظة، والتي تشترط أن تقدّم كل قائمة عشرين ألف دولار رسوما، وهو أمر يشكل عبئاً على القوائم، وعلى الأحزاب والقوى التي لا تملك مقدّرات مالية أو لا تتلقى دعماً من السلطة.

وشملت التعديلات المقترحة إزالة شرطٍ ورد في قانون الانتخابات المعدّل بضرورة استقالة الموظفين في وظائف رسمية ومدراء ورؤساء مؤسسات المجتمع المدني، قبل الترشّح، وعدم قبول طلبات ترشحهم، إن لم تكن مرفقة بقبول رسمي لاستقالتهم، وهو شرط يُعرض، حسب رأي الخبراء، ما لا يقل عن مائتي ألف شخص لخطر التعسف من مسؤوليهم الذين قد يمتنعون عن قبول استقالاتهم لمنعهم من الترشح.

وشدد اجتماع القاهرة، خلال المناقشات على ضرورة إزالة التمييز الواقع على أعضاء كثيرين في المجلس التشريعي السابق، بحرمانهم من مخصصات التقاعد، في حين تمنح هذه المخصصات لباقي الأعضاء في ما يمثل خرقاً للقانون، وتمييزاً على أساس المواقف السياسية، والولاء السياسي. وبالنسبة لغالبية الشعب الفلسطيني، وخصوصا جيل الشباب الذين يمثلون نصف الناخبين، ويشاركون بالتصويت للمرة الأولى، تمثل الانتخابات فرصة للتغيير السياسي والاجتماعي، وإصلاح الخلل في مجمل النظام السياسي. بما في ذلك تبني إستراتيجية وطنية بديلة للنهج الذي فشل، والتخلص من الاتفاقيات الجائرة بالشعب الفلسطيني، كاتفاق أوسلو واتفاق باريس الاقتصادي، وهي أيضاً فرصة للتصدّي لما ساد، في السنوات الأخيرة، من هيمنة لمنظومة الواسطة والمحسوبية والتمييز على أساس الانتماء الحزبي، وانعدام تكافؤ الفرص، وإهمال حاجات المجتمع، الصحية والزراعية والاقتصادية، وخصوصا احتياجات الشباب الذين يعانون من بطالة قاسية تصل نسبتها إلى 80% في قطاع غزة، وتزيد عن 40% في الضفة الغربية. وبالمقدار نفسه، تمثل الانتخابات فرصة هامة لغالبية المشاركين لإحداث حراك ضد تكريس منظومة الزبائنية السياسية، واستغلال المواقع الرسمية، والأموال التي يدفعها الشعب من عرق جبينه، أو تُجبى باسمه، للكسب والسيطرة السياسية.

وبدون شك، يثير تأجيل معالجة حالة الانقسام القائمة بين منظومتين للحكم في الضفة والقطاع قلق الأوساط الشعبية، خوفاً من أن تكون الانتخابات تكريساً لحالة الانقسام، بدل أن تكون أداة لإنهاء هذا الانقسام المستمر منذ أربعة عشر عاما. وللأسف، رُفض الاقتراح بتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة، تبدأ بمعالجة قضايا الانقسام، وتتخذ كل الاحتياطات لضمان نجاح الانتخابات، ما يبقي مشكلات الانقسام شبحا يهدّد العملية الانتخابية برمتها. وما من خلاف على أن معالجة الشعور العام بالإحباط الناجم عن تحجر النظام السياسي، وحل المجلس التشريعي، وزوال استقلال القضاء، وانعدام مبدأ الفصل بين السلطات، لن يتم إن كانت الانتخابات مجرّد وسيلة لتجديد الشرعيات أو لتكريس الواقع القائم، أو إن فشلت في إحداث التغيير الذي يطمح له الجمهور.

> تحدّيات كبيرة تقف أمام الانتخابات الفلسطينية، بما في ذلك التنفيذ الفعلي لقرارات اجتماع القاهرة

ويمثل إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، إن تم، فرصة لا تعوض لإخراج المنظمة من حالة الضعف التي تعيشها، ولإعادة الأمور إلى نصابها، بجعلها مرجعية السلطة الفلسطينية، بدل أن تكون محتواة من الأخيرة، ولفتح الباب أمام أبناء الشعب الفلسطيني وبناته في الخارج، للمساهمة في اختيار قادتهم، ولجعل المنظمة إطارا لقيادة وطنية فلسطينية موحدة، تكون مسؤولة عن اتخاذ القرارات السياسية و الكفاحية.

هناك تحدّيات كبيرة تقف أمام الانتخابات الفلسطينية، بما في ذلك التنفيذ الفعلي لقرارات اجتماع القاهرة للقوى الفلسطينية، وإجراء هذه الانتخابات، التشريعية والرئاسية وللمجلس الوطني، كاملة غير منقوصة. والتصدّي لأي محاولة قد يقوم بها الاحتلال لمنع الانتخابات في القدس، أو عرقلتها في أماكن أخرى، بالإصرار على إجراء الانتخابات في القدس، رغم أنف الاحتلال... غير أن التحدي الأكبر سيكون، هل تحقق الانتخابات فعلاً التغيير الإيجابي الذي يطمح له الشعب الفلسطيني، أم تكون مجرّد أداة لتجديد شرعية الوضع القائم؟

(الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية)

بين الأصل والتقليد في المشهد السياسي الفرنسي

سلام الكواكبي

«السيدة لوبين تبدو متساهلة في ما يخص الإسلاميين وربما عليها أن تأخذ فيتامينات»... هذا الانطباع المفاجئ، والذي ملأ وسائل الإعلام، خرج به وزير الداخلية الفرنسي جيرار (موسى) دارمنان، في خلاصة حواره التلفزيوني مع رئيسة الحزب التجمع الوطني، اليميني المتطرّف، مارين لوبين. وقد قابلته الأخيرة بالثناء على كتاب له صدر أخيرا عن الانفصالية الإسلامية، إلى درجة القول إنها كان يمكن أن تكتب الكلام نفسه. وقد كان هذا الحوار منتظراً لإعلان البدء في حملات الانتخاب للرئاسيات المزمع عقدها بعد 15 شهرا. وحيث إن الوزير العتيد هو أكثر وزراء الرئيس إيمانويل ماكرون بروزاً إعلامياً، وتقبلا يمينياً، فقد وقع الاختيار عليه لمواجهة المنافسة الوحيدة المنتظرة حتى الآن لتجديد رئاسة ماكرون، في ظل ضعف اليمين التقليدي، وانهيار اليسار والخليط الهجين الذي يُشكّل الأغلبية الحاكمة من حزب تم تأسيسه على عجل، غداة انتخابات 2017. وعلى العكس من النتيجة التي أوضحت تطابقاً في وجهات النظر، كان الهدف من المواجهة تحديد مواضع الخلاف بين الأكثرية الحاكمة واليمين المتطرّف في سعي إلى التمايز النسبي. في الأشهر القليلة الماضية، وعلى الرغم من اجتياح كوفيد 19 فرنسا كما باقي الدول بنسب متفاوتة، وعلى الرغم من وقع هذا الوباء التدميري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، وعلى الرغم من ضحاياه الذين وصلوا في فرنسا وحدها إلى 83400، حسب أحدث إحصاء رسمي، يلتهي النقاش العام في وسائل الإعلام المختلفة، كما في التصريحات السياسية للحكومة أو للمعارضة، بالخطر الذي يُمثله الإسلام السياسي على الجمهورية الفرنسية ومبادئها. وقد وصل هذا النقاش الصاخب، والذي أجّجته قنوات تلفزية يملكها رجال أعمال يمينيون متطرّفون إلى درجةٍ من العبث الخطير، إلى درجة تبنّي غالبية المعلقين من الحزب الحاكم مفرداتٍ يمينيةٍ متطرّفة، كانت مدانةً في الماضي القريب، وكان التصريح بها يمكن أن يودي إلى المثول أمام القضاء.

إثر هذا اللقاء الودّي وغير العاصف، والذي أظهر محاولةً لحزب الأغلبية الحاكمة للتقرّب من أصوات اليمين المتطرّف، تابعت وزيرة التعليم والبحث العلمي فريديريك فيدال تعزيز التنافس مع التوجهات المتطرّفة لدى اليمين الفرنسي على أنواعه، وصرّحت إنها شكّلت لجنة تحقيق لدراسة مدى تغلغل الأيديولوجيا اليسارية. الإسلامية في الجامعات، وفي مراكز الأبحاث المعنية بالعلوم الإنسانية. ولأول مرة في تاريخ الجمهورية الخامسة في فرنسا، يصدر تصريح بهذا البعد الأمني لمن منوط به تمثيل مصالح الحقل الأكاديمي. وقد رفضه بسرعة قياسية مجلس رؤساء الجامعات، كما إدارة المركز الوطني للبحث العلمي، عبر إصدار بيانات شديدة اللهجة، دعت بعضها الى استقالة الوزيرة التي لم تجد ما تقوله في هذه الفترة العصيبة سوى هذا الكلام الإقصائي وغير المسنود، والذي يُغازل أعتى الأفكار المتطرّفة، والمصابة برهاب الإسلام. وقد شدّدت هذه البيانات على استقلالية الحقل الأكاديمي الفرنسي عن الجهات التنفيذية، منبّهة إلى تأثير الرغبة في مغازلة أفكار اليمين المتطرّف على خطاب الوزيرة. في حين أن الوزيرة لم يكن لها حضور يذكر في متابعة أوضاع الجامعات المأساوية نتيجة الأزمة الصحية، حيث تُجمع الدراسات الفرنسية على الآثار الكارثية للوباء في أوساط طلبة الجامعات، اقتصادياً وعلمياً ونفسيا، فالإغلاق الجزئي أو الكامل للجامعات أثّر بشدة على العملية التعليمية. وأيضاً، فقد أدّى فقدان الوظائف الصغيرة للطلبة، والتي تساعدهم عادة على تغطية النفقات اليومية، إلى ارتفاع كبير في عدد الطلاب الفقراء، والذين صاروا يلجأون إلى المنظمات الإنسانية للحصول على المواد الغذائية الأساسية. مصطلح اليسارية الإسلامية أطلقه في سنة 2002 المؤرخ بيير أندريه تاغييف، لوصف المثقفين اليساريين من الفرنسيين المؤيدين للقضية الفلسطينية، والذين اتهمهم حينذاك بالاقتراب من الأوساط المعادية للسامية. وفي سنة 2003، عاد هذا المصطلح إلى التداول، إثر اندلاع النقاش العام في مسألة منع الحجاب الإسلامي في المؤسسات العامة. وقد استخدمه مؤيدو المنع ضد معارضيه. وقد ارتبط استخدام هذا المصطلح أساساً باليمين وباليمين المتطرّف. وإثر العملية الإرهابية التي تعرّض لها طاقم صحيفة شارلي إيبدو سنة 2015، توسّع استخدامه إلى أطراف عدة يسارية ويمينية متطرّفة ومعتدلة، لتأطير كل من حاول الابتعاد عن الخلاصات السريعة والمتسرّعة، في فهم الظواهر الاجتماعية والثقافية، كما كل من سعى إلى البحث الجاد في أسباب التطرّف والتوجهات الراديكالية في المجتمع. وقد شمل أيضاً هذا المصطلح في تصنيفاته كل الباحثين العاملين على الفترات الاستعمارية، وعلى تاريخ العنصرية وارتباطاتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بجزءٍ من تاريخ فرنسا. كما يشمل حتى الباحثين في مجال تخطيط المدن والأحياء الهامشية، والذين يطوّرون استنتاجات علمية، من خلال متابعة التطورات القائمة والمنظورة في الأحياء المهمّشة.

> توجّه إلى الصيد في أراضي اليمين المتطرّف، ومحاولة الاستحواذ على أصواته، لتخفيف قدرته على المنافسة في الانتخابات

ربما تدفع الوزيرة ثمناً سياسياً لتصريحها، وربما تمسّك بها الرئيس ماكرون، ولكن الواضح أن هناك توجّها إلى الصيد في أراضي اليمين المتطرّف، ومحاولة الاستحواذ على أصواته، للتخفيف من قدرته على المنافسة في الانتخابات المقبلة، وزيادة حظوظ الفريق الرئاسي في التجديد. والخشية أن يميل الناخب إلى اختيار الأصل والابتعاد عن التقليد.

(كاتب سوري في باريس)

تطبيع سوداني مع إسرائيل أم تعاون أمني؟

طارق الشيخ

ضبطت السلطات السودانية، في منتصف الثمانينيات، شابا سودانيا، اتهم بالتخابر لصالح إسرائيل، وأودعته سجن كوبر في الخرطوم، وكان هذا قد نجح في العمل داخل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الخرطوم بصفة عامل نظافة. تصادف أنه أودع زنازين السجن معية سياسيين ومحامين اعتقلهم أمن الرئيس جعفر النميري. وقد حكى لي المحامي مصطفى عبد القادر سكرتير نقابة المحامين وقتها، تفاصيل قصة ذلك الشاب، كما رواها بنفسه. ما يهم منها هنا في هذه المقالة أنه، حينما أكمل تدريبه على أيدي خبراء الموساد في تركيا وإسرائيل، أعادوه إلى الخرطوم لمباشرة مهامه، وكان في استقباله، وعلى سلم الطائرة التي أقلته من إسطنبول، عميد في الجيش السوداني، حضر بسيارة للقوات المسلحة. فلما سأله المحامون في كوبر ما إذا كان يستطيع التعرف على هذا الشخص الذي وصفه وعرفه شكلا، من دون أن يعرف له اسما، أكد أنه يمكنه أن يدلهم عليه متى رآه. وكان هذا الاتفاق الذي تم بينه ورفقاء السجن. ثم جاءت الانتفاضة الشعبية التي أطاحت النميري، واقتحمت الجماهير السجن لإخراج المعتقلين، فتسرب ذلك الشاب واختفى عن الأنظار، ولم يترك خلفه سوى غفلة كبرى وطلاسم.

عودة إلى موضوعة التطبيع، وهو خليجيا يلبي طموحا لإسرائيل أن تكون جارة لإيران، تقف عند أقرب نقطة لها من الأراضي الإيرانية. وسودانيا هو بلوغ التفاصيل الدقيقة المحيطة بصناعة السلاح في السودان وارتباطه بإيران، ورصد شامل لكل العناصر الفلسطينية في السودان، فمبتغى إسرائيل من السودان هو الوصول إلى هذه العناصر، والتي تموضعت هناك منذ الخروج من بيروت عام 1982، ووضع نهاية لصراع مسلح منسي على ضفاف البحر الأحمر.

ويتضح من تسلسل الزيارات للوفود الاسرائيلية إلى الخرطوم أن ما حققته من نجاحات في الخرطوم قد فاق التوقعات، وبدرجةٍ جعلت من المهم أن يصل إلى الخرطوم وفد رفيع المستوى، بقيادة وزير الاستخبارات، إيلي كوهين، في بادرة شكر للمسؤولين السودانيين على حسن تعاونهم. ولأسباب أمنية، كان من الواضح أن الزيارة تنتهي بعودة الوفد مباشرة، غير أنه أمضى ليلته في فندق للقوات المسلحة السودانية. ولافت للنظر أيضا أن زيارات الوفود الاستخبارية الإسرائيلية كانت تركز على مصانع السلاح في السودان، وتجري لقاءات لم تخرج عن الثلاثي، رئيس مجلس السيادة الانتقالي، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ونائبه في المجلس، محمد حمدان دقلو (حميدتي) ووزير الدفاع ياسين إبراهيم.

سودانيا، تلاحظ السرية والكتمان والحرص على عدم تسرب أي معلومات عن المحادثات الأمنية مع الوفود الإسرائيلية، فلا مجلس السيادة أفصح عما يجري، ولا الحكومة فعلت أكثر من تهرّب رئيسها، عبدالله حمدوك، من إعطاء إجابة شافية في الأمر، وتركها معلقة إلى حين اختيار مجلس تشريعي جديد. ولذا يبقى المصدر الوحيد للمعلومات تصريحات المسؤولين الإسرائيليين وانطباعاتهم الشخصية. ويبدو أن إسرائيل تحصل، وفي سهولة أكثر مما توقعت، على ما تريد من معلومات، كما جاء على لسان كوهين: «وصلنا إلى الخرطوم تسيطر علينا مخاوف وعدنا راضين تماماً، فقد تحول الأعداء إلى أصدقاء، فمن المهم أن السودانيين معنيون وبمبادرتهم، بتطوير التطبيع مع إسرائيل». يقول لصحيفة «يسرائيل هيوم»: «هذه ليست مجرد زيارة، إنها لحظة تاريخية، بعد 72 عاماً على تأسيس الدولة، أنا كنت المسؤول الأول الذي يصل إلى الدولة التي أعلنت فيها اللاءات الثلاث، وشاركت في الحروب ضدنا». وتسجل الصحيفة كيف «أن الوفد الذي ضمّ عشرة من كبار المسؤولين في ديوان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ومجلس الأمن القومي، قد استقبل بحفاوة بالغة في الخرطوم». وتتوقف عند كيف أن البرهان قد عانق كوهين بحرارة، مشيدة بدور البرهان «الحاسم» في الدفع نحو التطبيع مع إسرائيل.

ما لم تبح به الخرطوم لخّصه بدقة كوهين إذ يقول: «اعتدنا على أن تكون إسرائيل هي التي تبادر وتحث على تنظيم مثل هذه الزيارات، لكننا فوجئنا، وهذا من دواعي سعادتنا، أنهم (السودانيون) معنيون بتطوير العلاقة وفي كل المجالات». و«اتفقنا مع المسؤولين السودانيين على إعادة لاجئي العمل السودانيين في إسرائيل إلى السودان». وهذه النقطة الثانية غاية في الأهمية، إلى درجة اعتبرها كوهين أهم ما توصل إليه في الخرطوم، وهي الاتفاق مع الخرطوم على إعادة ستة آلاف من لاجئي العمل السودانيين. وأوضح أن عبد الفتاح البرهان «وافق على الفور، وأن يتم تعديل القانون لتسهيل عودتهم بأسرع وقت ممكن، مرجّحاً أن عوائد اقتصادية ستعود على السودان، جرّاء الموافقة على استقبال اللاجئين». ليس هذا فحسب، إذ قال كوهين إن إسرائيل وافقت على إعداد لاجئي العمل مهنياً، من خلال مشروع إسرائيلي في السودان لهذا الغرض. وهذا اختراق إسرائيلي مهم، يمكن أن يزيد من قوة وجودها الفعلي في الشارع، وبالمفتوح في السودان.

> تعمل إسرائيل على بلوغ التفاصيل الدقيقة لصناعة السلاح في السودان وارتباطه بإيران

وإلى اللحظة، يتعلق الأمر بقضايا أمنية وعسكرية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل، بدرجةٍ جعلت مقابلها كبيرا، كرفع اسم السودان عن الدول الراعية للإرهاب، وإعادته إلى الحظيرة الدولية من بوابة هذا السخاء الاستخباري، المتحقق بالمعلومات الخاصة بعلاقة إيران بمصانع السلاح في السودان، وإغلاق القنوات التي ينقل عبرها السلاح إلى المقاومة الفلسطينية في حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وتسلمهم ملفات الوجود الفلسطيني في السودان، وبتفاصيله المدنية والعسكرية. ولذا، يتوقع أن تعلن إسرائيل متى ما تثبتت، وبلغت مبتغاها، عن انتصار كبير يملأ الدنيا ضجيجا بشأن الملفين الإيراني والفلسطيني في السودان. وقتها إن شاءت حكومة السودان المضي في مخازيها في التطبيع مع إسرائيل، أو قرّر المجلس التشريعي وقفه، فإن المهمة الإسرائيلية تكون قد أنجزت.

(إعلامي سوداني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads